الأهرام

المصدر: اكتوبر

التاريخ: ٦ اغسطس ١٩٩٥

كلمة ..

الأصابع الخفية !

الحديث عن النيل ومياهه ومشروعاته ، حديث متجدد مع دوام سريانه الابدى بطول ٦٨٢٥ كيلو مترا من منابعه فى هضبة البحيرات الاستوائية فى تنزانيا حتى مصبه على البحر المتوسط فى مصر دولة المصب.

وإذا كانت الاتفاقيات الدولية قد ضمنت تدفق مياه النهر العظيم فى دول حوض النيل التسع .. وإذا كانت اتفاقية مياه النيل التى ابرمت فى مايو ١٩٢٩ بين مصر وبريطانيا كممثلة لحكومات السودان وتنجانيقا (تنزانيا حاليا) واوغندا ، تنص على تحريم إقامة اى مشروع من اى نوع على نهر النيل اورواقده او البحيرات التى يمر بها إلا بموافقة مصر .. خاصة تلك المشروعات التى تتصل بالرى او توليد الكهرباء او تلك التى قد تؤثر على كمية المياه التى تحصل عليها مصر او تواريخ وصولها .

فإن اهم ما نصت عليه هو ان لمصر الحق فى الرقابة على طول مجرى النيل من منبعه إلى مصبه . اى ان هذه الاتفاقيات الدولية انما جاءت من قبيل الاتفاقيات المقرّرة ، وليست المنشئة لحقوق مصر فى مياه النيل .. فهى حقوق طبيعية .

لكن المجالس القومية المتخصصة برئاسة د . محمد عبد القادر حاتم قد اشارت فى احدى دراساتها القيمة إلى ان هناك ظلالا من الشك حول موقف اثيوبيا .. فلديها مشروعات مدروسة بواسطة مكتب استصلاح الاراضى الامريكى للانتفاع بمياه النيل الأزرق ، لو نفذتها لامكنها ان تستقطع ٧ مليارات متر مكعب سنويا من مياه النيل ، وهو مايؤثر على نصيب مصر .. هذا إلى جانب ما سبق لها إقامته من مشروعات منذ عام ١٩٨٩ .. كما جاراها بعض الدول مثل تنزانيا ورواندا وبوروندى

وحذرت الدراسة من ان اقامة هذه المشروعات دون اخطار لمصر او دون موافقتها تعتبر مخالفة صريحة للقوانين الدولية والاعراف الخاصة بالانهار الدولية.

ووراء هذه المشروعات دراسات عاونت فيها السوق الأوربية المشتركة ومكتب استصلاح الاراضى الامريكى .. إنها اصابع خفية تلعب هناك.

محمد عبد الوارث

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية